

### مشاكلنا بين العلاج المطلوب والعلاج المقلوب

حينما كتبت - في حلقة سابقة - عن إقدام بعض رجال السلطة المحلية على إغلاق عدد من المدارس والجمعيات القرآنية تحت عنوان « التعليقات الملكية بين التفعيل والتعطيل » ، كنت أريد أن أشير إلى منهجين متقابلين في مواجهة المشاكل وحلها ، وقد ظهر المنهجان جليين في معالجة موضوع المراكز والمدارس القرآنية : المنهج المطلوب ، وهو المنهج الذي عبر عنه الخطاب الملكي ، حيث دعا إلى تأهيل هذه المدارس والمراكز والنهوض بها وتحسينها من أي اختراق يصيبها أو اختلاق ينسب إليها ، ثم تيسير دمج تلاميذها في المنظومة التعليمية الوطنية .

والمنهج الثاني ، هو المنهج المقلوب ، وهو الذي لجأ إليه بعض رجال السلطة ، بتحريض وتأييد من جريدة « الأبحاث المغربية »<sup>(١)</sup> جريدة الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف .

وهناك قضايا كثيرة تتأرجح معالجتها بين هذين المنهجين ، المنهج المطلوب والمنهج المقلوب .

- فحينما تستفحل الجرائم في المدن والأحياء والطرق - مثلا - نجد أصحاب المنهج المقلوب يتحدثون عن تقصير رجال الشرطة والدرك ، أو يتحدثون عن عدم كفايتهم ، ويدعون إلى مزيد من التوظيفات ، ومزيد من التجهيزات الفعالة ومزيد من الميزانيات .. وهذا هو الحل المقلوب ، ولسان حالهم يقول : فلترفع الجريمة وليتضاعف عدد المجرمين ، فنحن أيضا سنضاعف قدرتنا البشرية والمالية ووسائل عملنا ، وسنقضي على الجريمة ، أو على الأقل نجعلها تحت السيطرة ( التعادل ) .

(١) جريدة الأحداث المغربية .

أما الحل المطلوب ، الحل الصحيح - فهو الذي يبحث ، لماذا تزايد المجرمون ؟ وكيف تطورت الجرائم ؟ وكيف ننفذ الآلاف من أبنائنا من الانخراط في عالم الإجرام ، وكيف نخرج من هذا العالم من دخلوا فيه ، مختارين أو مكرهين ؟ كيف نخفض الجريمة إلى الثلثين وإلى النصف وإلى الثلث ....

- حينما تعرف السجون انفجارا ديمغرافيا ، ويصل الاكتظاظ فيها حدا لا يطيقه لا السجناء ولا السجنانون ، لا المعتقلون ولا الموظفون ( أما الجدران فهي صابرة صامته ) ، في هذه الحالة يأتي أصحاب الحلول المقلوبة فيطالبون بمزيد من السجون ومزيد من السجنائين ، ومزيد من الملايين ..

عن أوضاع السجون المغربية ، قرأت مؤخرا تقريرا جيدا أصدره المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، يتسم بدرجة عالية من الموضوعية والمصادقية . وفي مسألة الاكتظاظ الفظيع الذي تشهده معظم السجون ببلادنا ، قدم المجلس عدة اقتراحات علاجية ، بعضها يدخل في إطار العلاج المطلوب مثل الدعوة إلى اعتماد عقوبات بديلة عن العقوبات الحبسية ، وتجنب الإفراط في الاعتقال الاحتياطي ، حيث وجد أن عدد المعتقلين الاحتياطيين قد بلغ سنة ٢٠٠٢ إلى ٧٧٨٣١ سجيناً ، يمثلون نسبة ٧٩,٨٧٪ من الوافدين على السجون خلال هذه السنة ، وكانت النتيجة أن ٢٥٪ من هؤلاء خرجوا إما بالبراءة ، أو عدم المتابعة ، أو العقوبة الحبسية الموقوفة التنفيذي ، أو مجرد العقوبات المالية ( الغرامة ) ، ومعنى هذا أن هؤلاء جميعا كان اعتقالهم خطأ ، وكان بقاؤهم في السجون ضررا عليهم وعلى أهليهم وعلى مجتمعهم وعلى الدولة ، وعلى باقي المعتقلين الذين ضيقوا عليهم في كل شيء .

- اكتظاظ آخر لا يطاق ، تعرفه المستشفيات والمستوصفات والمصحات ، يشكو منه ويعاني منه المرضى وأهلهم ، تعاني منه الدولة ووزارة الصحة خاصة ، يشكو

منه الأطباء والمرضون ..

- حينما يتم البحث عن الحل والعلاج ، تأتي المطالبة بمزيد ، ومزيد ، ومزيد ...  
بها في ذلك مزيد من الرسوم المرضية ... هذا على منهج الحل المقلوب .

لكن الحل المطلوب ، قلما نجد من يفكر فيه ويخطط له ويسعى إلى تنفيذه ، الحل المطلوب هو تقليص المرضى والأمراض ، هو الوقاية وتلافي الأمراض ، لكن هذا اتجاه محظور أو مهجور ؛ لأنه سيفضي إلى الحديث عن الخمر والتدخين والمخدرات وسوء التغذية ، والإفراط في التغذية والتلوث والأدوية المرضية .

نسأل الله تعالى الهداية والسداد في الفكر والقول والعمل ، حتى لا تقع تحت  
طائلة قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

[ الملوك : ٢٢ ]

٢٣ / ٦ / ٢٠٠٤ م

\*\*\*\*\*